الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

أ. م. د. فوزي حسين محمد
كلية الادارة والاقتصاد- جامعة بغداد
قسم الاقتصاد

الباحث نشأت صبحي يعقوب

الملخص

تناول هذا البحث الطاقات الإنتاجية للصناعات التحويلية في قطاع الصناعة التحويلية في العراق لأهميته في تحقيق التنمية الاقتصادية ولأن هذا القطاع يحقق قيمة مضافة أعلى من بقية القطاعات يجعل من الجدير الاهتمام به .

ان دراسة الطاقات التصميمية والمتاحة والفعلية ومعرفة مدى استغلال هذه الطاقات لـ (16) صناعة تحويلية في العراق يعطينا فكرة واضحة عن مدى استغلال أو هدر تلك الطاقات، والحصول على نسبة استغلال الطاقات يمكن جمعها في جدول تكراري يوضح نسب الطاقات المعطلة في هذا القطاع للمدة (2000-2010).

إن وجود الطاقات المعطلة يستدعي تحليل أسبابها وآثارها ومعالجاتها. حيث أن معرفة أسباب الطاقات المعطلة هو بمثابة تشخيص لزيادة هذه النسب بعد عام 2003 والتي ظهرت بشكل واضح متمثلا بتراجع الإنتاج الصناعي العراقي للسلع المصنعة محلياً وقلة الأسواق المحلية من المنتجات المحلية ان لم يكن انعدامها . ومن هنا يمكن تقديم بعض التوصيات التي تعالج هذه المشكلة.

مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
المجلد 18
العدد 67
الصفحات 193- 211

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

The UNEMPLOYED ENER IS IN IRAQI TRANS FORMATIONAL INDUSTRIES FOR YEARS (2000 – 2010)

ABSTRACT

Importance of study:

The interesting of industrial sector and developing it after corner stone. It is important to build economic balanced and get behind and front linkage for transformative industrials, and this is important to get balanced.

The value of transformative industry sector is more important than other sectors in economy, and this is reflect the capital in industrial sector .Industry sector is larger than other sectors ,so it regards the motive which moving the economic wheel .

The problem:

The research treats reduction and retreat the industry product in Iraqi economic especially the transformative industry sector . It also discusses lacking the goods which manufactured locally in local markets. This is reflect un ability of transformative industry sector on giving the needs oof local markets from industrial goods which product locally .

All these factors reflect the imbalance of Iraqi economic, and the Iraqi economy build on oil export.

Study thesis:

There are big abilities are stopped in transformative industry sector in Iraq.

The aim of study:

This research aims for knowing the reasons and problems which deal with stopped powers in transformative industry sector, and trying to put proper recommendations to treat the stopped powers to reduce them and raising the using powers , all these properties limit transformative industry sector in Iraq.

Skeletons study:

The analytical study is limited between (2000-2010), to show the stopped powers in transformative industry sector in Iraq, also evaluate the efficiencies before and after occupation in 2010.

deals with (16) transformative industry , and analyzed product powers indexes , also limit the stopped powers with rates in transformative industry sector in Iraq economic.

The research is ended with conclusions according to researcher point of view .

الطاقات الانتاجية The energy production

المؤشرات الاحصائية وتحليلها لـ (16) صناعة تحويلية في العراق للمدة 2000 – 2010 .

The statistics indicaturs and analysis for (16) transformation industry in Iraq for period (2000- 2010) .

الصناعات حسب متوسط نسبة الطاقات المعطلة .

The industnies according to avarge perceut for unemployed .

اسباب الطاقات المعطلة . **The reasous of unemployed euergies**

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق
للمدة (2000 – 2010)

المقدمة

تعد الصناعة التحويلية من الدعائم الاساسية للأقتصاد الوطني وتلعب دوراً رئيساً في عملية التنمية الاقتصادية بسبب قوة الترابط بروابط امامية وخلفية فيما بينها وبين أغلب القطاعات في الاقتصاد الوطني اذ يكون لقطاع الصناعة التحويلية الاعتماد في تنمية القطاعات الصناعية والزراعية والخدمية وتطويرها فضلاً عن أهميتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية في القطر.

ان معظم المنشآت الصناعية في العراق تعاني من مشاكل أتباع الاسلوب غير الفعال في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة سواء البشرية منها أو المادية مما يؤدي الى انخفاض قدرتها على انتاج القيمة المضافة ومن ثم انخفاض اسهامها في تكوين الناتج المحلي الاجمالي. ان عملية التنمية الاقتصادية في البلد تتطلب النهوض بواقع القطاع الصناعي التحويلي وذلك عن طريق معالجات علمية اساسها ضمان الاستخدام الامثل للطاقات المادية والبشرية وبما يهيء أفضل السبل لتحقيق الاستغلال الامثل للموارد وتجنب حالات الهدر والضياع فيها .

مشكلة البحث

يعالج البحث مشكلة تراجع وأنخفاض الانتاج الصناعي في الاقتصاد العراقي وخاصةً في قطاع الصناعة التحويلية وقلة وجود السلع المصنعة محلياً في السوق المحلي مما يعكس عدم قدرته على اشباع السوق المحلية من السلع الصناعية المنتجة محلياً . ان مشكلة قلة الانتاج الصناعي وعدم قدرته في تلبية الطلب المحلي يعكس الاختلال الهيكلي الذي يعاني منه . الاقتصاد العراقي فيبقى الاقتصاد العراقي احادي الجانب .

فرضية البحث

فرضية البحث هو (وجود طاقات معطلة في قطاع الصناعة التحويلية في العراق) وسيتم أثبات ذلك من خلال أستخدام معايير تقييم كفاءة الاداء وخاصة معيار الطاقات الانتاجية وتحديد نسبة الانتفاع والاستغلال ونسب الطاقات المعطلة وتحديد معدلات الطاقات المعطلة .

هدف البحث

يهدف البحث الى معرفة الاسباب التي تكمن وتسبب الطاقات المعطلة في قطاع الصناعة التحويلية ومحاولة تقديم التوصيات اللازمة لمعالجة الطاقات المعطلة أو تقليلها الى الحد الادنى وزيادة الطاقات المستغلة مما يحقق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة في قطاع الصناعة التحويلية في العراق .

أهمية البحث

أن أهمية هذا البحث هو ان الاهتمام بالقطاع الصناعي وتطويره يُعد الحجر الاول في بناء اقتصاد متوازن، حيث إن القيمة المضافة التي يحققها القطاع الصناعي تفوق أضعاف بقية القطاعات مما يعني أمكانية تكوين رؤوس الاموال التي تمول بقية القطاعات في الاقتصاد لتحقيق التنمية الاقتصادية . كذلك فأن القطاع الصناعي وخاصةً قطاع الصناعة التحويلية ذات ارتباطات أمامية وخلفية مما يعني أنه يشجع الصناعات أو القطاعات التي تجهزه بمستلزمات الانتاج وكذلك تدخل منتجات صناعة معينة كمدخلات لصناعة أخرى وهذا يشجع على أمكانية تحقيق التنمية الاقتصادية بين صناعات القطاع الصناعي وبقية القطاعات . من هذا المنطلق بدأ البحث لأهمية دور القطاع الصناعي في تحقيق التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاهية للمجتمع ورفع المستوى المعاشي .

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق
للمدة (2000 – 2010)

الطاقات الانتاجية

يُعد معيار الطاقة الانتاجية من المعايير المهمة في عملية تقييم الاداء الاقتصادي في المشاريع الصناعية لأنه يساعد على التعبير وأعطاء صورة واضحة للوحدة الانتاجية موضوع التقييم في ناحية نسب الأستغلال ونسب التنفيذ ونسب الانتفاع مما يساعد على تحديد الانحرافات التخطيطية والتنفيذية من حيث الكمية والنوعية.

ان هذا المعيار يعبر عن مفهوم الطاقة الانتاجية المتدفقة خلال مدة زمنية معينة ، أو يمكن ان تعرف بقدر الوحدة الانتاجية المتدفقة خلال فترة زمنية معينة، ومن خلال الاستخدام الامثل للطاقة الانتاجية المتاحة من خلال أستخدام أسلوب إنتاج معين، يرتبط مفهوم الطاقة الانتاجية بمفهوم الكفاءة الانتاجية التي تعني الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية على مستوى الوحدة، وان المفهوم الاقتصادي للطاقة الاقتصادية المثلى هو طبيعة العلاقة بين الطاقة الانتاجية والتكاليف والناتج الامثل[1]. وبموجب هذا المفهوم يكون متوسط التكاليف الكلية عند أدنى حد له ويميل متوسط التكاليف الثابتة الى التناقص بزيادة عدد الوحدات المنتجة[2]. وهو المقياس الرئيسي لتعبير وقياس الطاقة الانتاجية الكلية للوحدة بنسبة قيمة الانتاج الكلي الى مدخلات الانتاج المستخدمة خلال مدة زمنية محددة .

ان دراسة هذا المعيار يحدد الطاقة الانتاجية ومفهومها لرفع كفاءة الانتاج كماً ونوعاً حيث يحقق هذا الامر زيادة الانتاجية بزيادة حجم الانتاج المتحقق من خلال الاستخدام الأمثل لعوامل الانتاج والتكنولوجيا لخفض التكاليف وتحقيق الوفورات الاقتصادية من خلال الانتاج الملائم للطاقة المتاحة[3] وتتحقق الطاقة الانتاجية في المشروع عن طريق الكفاءة الفنية التي تعني تحقيق أقصى انتاج ممكن من الموارد المتاحة خلال مدة زمنية معينة. والكفاءة الاقتصادية التي تعني مطابقة الكفاءة الفنية لرغبات المجتمع لتحقيق أقصى إشباع ممكن على ان تكون نفقات الوحدات الإنتاجية عند أقل مستوى لها.

ومن أهم العوامل التي تسهم في تحديد الطاقة الانتاجية هي:

1. كمية مدخلات الانتاج المتاحة.
2. أسلوب الانتاج المستخدم.
3. كفاءة الاستخدام للمستلزمات الاساسية في العملية الانتاجية.

وان الطاقات الانتاجية لها مستويات متعددة يمكن بيانها كالاتي:

أولاً: مؤشر الطاقة الانتاجية التصميمية :

وهي تلك الطاقات التي تحدد من قبل الشركة المنتجة للمكائن والالات في ظل توفر جميع مقومات العملية الانتاجية، فهي تمثل أعلى إنتاج يمكن ان ينتجه المشروع بأقصى سرعة وبدون أنقطاع أي تمثل إستغلال الامكانات المادية والبشرية أستغلالاً تاماً ، من دون الاخذ بنظر الاعتبار احتمالات أي عطل أو توقف، أما في الظروف الاعتيادية للعملية الانتاجية فلا يمكن تحقيقها[3] . بتعبير آخر تعني الطاقة الانتاجية التصميمية انتاجاً منتظماً بلا اختناقات او توقفات في كافة المراحل الانتاجية ، وبهذا يمكن اعتبارها طاقة نظرية لايمكن الوصول اليها في أي حال من الاحوال (4) .

ثانياً: مؤشر الطاقة الانتاجية القصوى:

وهي تمثل طاقة الانتاج المحددة خلال مدة زمنية معينة طبقاً لمواصفات عوامل الانتاج مع أفتراض توفر العوامل المساعدة للإنتاج كالصيانة والمستلزمات بالكمية والنوعية المطلوبة بصورة متكاملة ويعني ذلك أنها تمثل الطاقة النظرية بعد استبعاد أي توقف نتيجة عطل طبيعي مما لا يمكن ان يتجنب ذلك أثناء عملية الانتاج[5] ، ويمكن قياس الطاقة الانتاجية القصوى بالقدرة الا نتاجية القصوى، وغالباً ماتساوي الطاقة التصميمية.

وبعبارة أخرى هي الطاقة الانتاجية التي تعكس أقصى حجم للانتاج يمكن ان نحصل عليه في ظل الاستخدام الكامل للتسهيلات المتاحة كافة خلال مدة زمنية معينة على وفق مواصفات عوامل الانتاج والصيانة المنتظمة وتوفر مستلزمات الانتاج بالكمية والنوعية المطلوبة وأيدي عاملة ماهرة. أي انها تمثل الطاقة الانتاجية النظرية بعد أستبعاد أي توقف نتيجة عطل طبيعي مما لا يمكن تجنبه وتقاس الطاقة الانتاجية القصوى على مستوى الوحدة الاقتصادية بالقدرة الانتاجية الذاتية بغض النظر عن تناسق القدرات الانتاجية بالمراحل السابقة أو اللاحقة التي تفترض توافق الشروط الاتية:

1- تمثل الطاقة القصوى الاستخدام الكامل لعناصر الانتاج من دون السماح لأي توقف أو عطل، معنى ذلك ان الطاقة القصوى ليست حجماً ثابتاً وأنما يمكن ان تختلف تبعاً لتوفر المستلزمات.
2- عند تحديد الطاقة القصوى يجب أن يؤخذ بالحسبان التوقفات جميعها التي لا يمكن تجنبها[6].

ثالثاً: مؤشر الطاقة الانتاجية المتاحة:

وتمثل الطاقة الانتاجية القصوى بعد أستبعاد جميع الاختناقات التي تحدث داخل الاقسام الانتاجية أو هي تلك التي يمكن تحقيقها من خلال تشغيل الخط الانتاجي في أفضل الظروف، مع توفير كل المقومات الضرورية للعملية الانتاجية من مهارة وجودة مواد أولية وصيانة جيدة للمكائن بعد طرح التوقفات المبرمجة.

رابعاً: مؤشر الطاقة الانتاجية الفعلية:

وتعرف انها كمية الانتاج الفعلي الذي تم تحقيقه في الوحدة الاقتصادية، أو هي الطاقة التي تم استغلالها فعلاً (الطاقة المستغلة) أي كمية الانتاج الفعلي الذي تم تحقيقه في الوحدة الاقتصادية خلال مدة زمنية معينة وتقدر هذه الطاقة بين (70% - 80%) من الطاقة النظرية وقد تقل تلك النسبة ولا سيما في البلدان النامية، نظراً لتأثر العملية الانتاجية بعدة عوامل منها اداء المكائن والالات ومدة تشغيلها وتنظيم العمل والانتاج وما شابه ذلك ويمكن التعبير عن كفاءة الاداء في الوحدات الاقتصادية من خلال نسب تعبر عن معيار الطاقات الانتاجية .

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق
للمدة (2000 – 2010)

قام الباحث باحتساب الطاقات المستغلة وغير المستغلة (المعطلة) في (16) صناعة وهذا نموذج لصناعتين تم احتساب طاقاتها المستغلة وغير المستغلة (المعطلة) كما في الجدول (1، 2) :

جدول (1) الطاقات الانتاجية (للشركة العامة لصناعة الاقمشة القطنية) للمدة من 2000 – 2010 في العراق (الف متر طولي)

المؤشرات / السنوات	الطاقة التصميمية (1)	الطاقة المتاحة (2)	الانتاج الفعلي (3)	نسبة الانتفاع من الطاقة التصميمية% 1/3 (4)	نسبة استغلال الطاقة المتاحة % 2/3 (5)	نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية % 100- (4) (6)	نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة المتاحة 100- (5) (7)	نسبة الاستغلال % 1/2 ×100 (8)
2000	123481	122640	38418	31.1	31.3	68.9	68.7	99.3
2001	155490	121391	59217	38.1	48.8	61.9	51.2	78.1
2002	122990	95391	73719	59.9	77.3	40.1	22.7	77.6
2003	158098	109326	21305	13.5	19.5	86.5	80.5	69.2
2004	161098	111626	19905	12.4	17.8	87.6	82.2	69.3
2005	53406	34652	14052	26.3	40.6	73.7	59.4	64.9
2006	834.6	57652	7869	9.5	13.6	90.5	86.4	69.1
2007	53406	34652	3386	6.3	9.8	93.7	90.2	64.9
2008	29162	6726	4167	14.3	61.9	85.7	38.1	23.0
2009	52162	22826	9435	18.1	41.3	81.9	58.7	43.8
2010	23000	16100	2636	11.5	16.4	88.5	83.6	70.0

المصدر: 1 - العمود (1-2-3) - وزارة الصناعة والمعادن - مركز المعلومات والمعرفة العلمية - بيانات القطاع الصناعي- تقارير كميات الانتاج للمدة (2000 – 2010) .

2- العمود (4 ، 5 ، 6 ، 7 ، 8) من عمل واستخراج الباحث .

2- نتائج المؤشرات الاحصائية للشركة العامة لصناعة الاقمشة القطنية للمدة (2000 – 2010):

فيما يلي استعراض نتائج المؤشرات الاحصائية للشركة العامة لصناعة الاقمشة القطنية للمدة من (2000 – 2010) كالاتي:

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

1- الانتاج

ان الانتاج في عام 2000 كان (38418) الف متر طولي ثم وصل الى أقصاه في عام 2002 حيث وصل الى (73719) الف متر طولي وأخذ بالانخفاض المتذبذب ولكن المسار العام متجه نحو الانخفاض الى ان وصل أدناه في عام 2010 حيث وصل الى (2636) الف متر طولي، ان الفترة من 2000 – 2002 أخذت مسار تصاعدي ثم بعد عام 2002 أخذت مسار تنازلي.

2- نسبة الانتفاع من الطاقة التصميمية

ان نسبة الانتفاع في عام 2000 كانت (31.1 %) ثم ارتفعت لتصل أقصاها عام 2002 حيث وصلت الى (59.9 %) ثم أخذت بالانخفاض المتذبذب الى ان وصلت أدناها في عام 2007 حيث وصلت الى (6.3 %) ووصلت الى (11.5 %) عام 2010 .

3- نسبة استغلال الطاقة المتاحة

كانت هذه النسبة في عام 2000 (31.3 %) وارتفعت لتصل أقصاها عام 2002 وصلت (77.3 %) ثم أخذت بالانخفاض المتذبذب الى ادنى حد عام 2007 أصبحت (9.8 %) وبلغت في عام 2010 نسبة (16.4 %) .

4- نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية

ان هذه النسبة كانت في عام 2000 (68.9 %) وأنخفضت هذه النسبة الى ادناه في عام 2002 حيث وصلت (40%) ممايعكس التحسن في استغلال الطاقة التصميمية ثم بدات بالتصاعد بشكل متذبذب ولكن المسار العام نحو الارتفاع الى ان بلغت اقصاها فى عام 2007 فقد بلغت (93.7 %). اما في عام 2010 فبلغت (88.5%).

5- نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة المتاحة

أخذت هذه النسبة نفس مسار النسبة التي سبقتها حيث كان نسبتها (68.7 %) في عام 2000 وأنخفضت الى (22.7 %) عام 2002 وهو ادنى مستوى لها ثم أزدادت ،مسارها متذبذب ولكن نحو الارتفاع الى أن وصل عام 2007 الى (90.2%) وهو أقصى ما وصلت اليه هذه النسبة خلال السلسلة الزمنية المختارة أما في عام 2010 فقد بلغت (83.6 %).

6- نسبة الاستغلال

أن (99.3 %) هي نسبة الاستغلال التي كانت في عام 2000 ثم انخفضت بشكل تدريجي ومتذبذب ولكن المسار العام نحو الانخفاض حتى بلغت ادناها في عام 2008 حيث وصلت الى (23 %) ثم ارتفعت لتصل الى (70 %) في عام 2010.

من خلال الجدول السابق نلحظ ارتفاع نسب الطاقات المعطلة من الطاقة التصميمية ومن الطاقة المتاحة وخاصة بعد عام (2003) ، ان ارتفاع هذه النسب يرجع الى عدد من الاسباب سيقوم الباحث بعرضها فيما بعد وهذه الاسباب اثرت على كل الصناعات التي قام الباحث بدراستها .

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

جدول (2)

الطاقات الانتاجية (للشركة العامة للزيوت النباتية) للمدة من 2000 – 2010 في العراق (طن)

المؤشرات / السنوات	الطاقة التصميمية (1)	الطاقة المتاحة (2)	الانتاج الفعلي (3)	نسبة الانتفاع من الطاقة التصميمية % 1/3 (4)	نسبة استغلال الطاقة المتاحة % 2/3 (5)	نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية % 100- (4) (6)	نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة المتاحة % 100- (5) (7)	نسبة الاستغلال % 1/2 ×100 (8)
2000	215500	83700	8118	3.8	9.7	96.2	90.3	38.8
2001	215500	83700	7323	3.4	8.7	96.6	91.3	38.8
2002	215500	83700	38219	17.7	45.7	82.3	54.3	38.8
2003	107750	42850	10362	9.6	24.2	90.4	75.8	39.8
2004	215500	85700	746	0.3	0.9	99.7	99.1	39.8
2005	215500	85700	9357	4.3	10.9	95.7	89.1	39.8
2006	215500	85700	8087	3.8	9.4	96.2	90.6	39.8
2007	215500	85700	134	0.06	0.002	99.94	99.998	39.8
2008	215500	85700	7797	3.6	9.1	96.4	90.9	39.8
2009	215500	85700	1181	0.5	1.4	99.5	98.6	39.8
2010	121920	55300	2999	2.5	5.4	97.5	94.6	45.4

المصدر: 1- العمود (1-2-3) - وزارة الصناعة والمعادن - مركز المعلومات والمعرفة العلمية- بيانات القطاع الصناعي - تقرير كميات الانتاج للمدة (2000 – 2010).

2- العمود (4-5-6-7-8) مصدره من عمل واستخراج الباحث.

3- نتائج المؤشرات الاحصائية للشركة العامة للزيوت النباتية للمدة 2000 – 2010:

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

فيما يلي استعراض لنتائج المؤشرات الاحصائية للشركة العامة للزيوت النباتية للمدة 2000 – 2010

1- الانتاج الفعلي

بلغ الانتاج في عام 2010 (2999) طن بعد ان كان في عام 2000 (8118) طن. ان أقصى ما وصل اليه الانتاج كان في عام 2002 حيث كان الانتاج (38219) طن أما أدنى مستوى له كان في عام 2007 حيث بلغ (134) طن.

2- نسبة الانتفاع من الطاقة النصميمية

في عام 2000 كانت نسبة الانتفاع (3.8 %) وارتفعت لتصل الى أقصاها في عام 2002 فبلغت (17.7 %) ثم انخفضت لتبلغ عام 2004 (0.3 %) ونلاحظ تذبذب المسار الى ان بلغ أدناه في عام 2007 حيث شكلت النسبة (0.06 %) أما في عام 2010 فقد وصلت الى (2.5 %).

3- نسبة استغلال الطاقة المتاحة

في عام 2010 شكلت نسبة استغلال الطاقة المتاحة (504 %) بعد ان كانت في عام 2000 (9.7 %) وبلغت أقصاها عام 2002 حيث شكلت (45.7 %) أما أدنى ما وصلت اليه كان في عام 2007 حيث انخفضت الى (0.002 %).

4- نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية

شكلت هذه النسبة (96.2 %) في عام 2000 وانخفضت الى (82.3 %) عام 2002 هي أدنى نسبة ثم ارتفعت الى ان وصلت الى أقصاها عام 2007 حيث وصلت الى (99.94 %) أما في عام 2010 فقد بلغت (97.5 %) نلاحظ ان هذه النسب مرتفعة على مر السنوات المختارة للدراسة.

5- نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة المتاحة

في عام 2000 كانت النسبة (90.3 %) وانخفضت الى ادناها في عام 2002 ثم ارتفع بشكل متذبذب وبمسار الارتفاع إلى ان وصل أقصى نسبة في عام 2007 فبلغت النسبة (99.998 %) أما في عام 2010 وصلت الى (94.6 %).

6- نسبة الاستغلال

بلغت نسبة الاستغلال أقصاها عام 2010 فقد وصلت إلى (45.4 %) بعد ان كانت (38.8 %) عام 2000 وارتفعت بشكل تدريجي نحو الارتفاع.

والآن نقسم الصناعات على شكل مجاميع حسب معدل (متوسط) نسبة الطاقة المعطلة:

قام الباحث باحتساب متوسط نسب الطاقات العاطلة لكل صناعة للمدة (2000 – 2010) وقسمها الى مجاميع وكما يلي :

المجاميع بحسب متوسط نسبة الطاقة المعطلة الى الطاقة التصميمية:

$$\text{متوسط نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية} = \frac{\text{مجموع نسب الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية خلال الفترة}}{\text{عدد السنوات}}$$

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

المجموعة الاولى: من (1 - 50%)

لا توجد صناعة يكون متوسط نسبة الطاقة المعطلة الى الطاقة التصميمية أقل من 50%.

المجموعة الثانية: من (51% - 70 %)

1- الشركة العامة لصناعة الحراريات (الطابوق الحراري) 52.5%

المجموعة الثالثة: من (71 – 100 %)

1- الاقمشة الصوفية 82%

2- الاقمشة القطنية 78%

3- صناعة البطاريات السائلة 87.5%

4- الصناعات الصوفية (البطانيات) 89%

5- الشركة العامة لصناعة البتروكيمياويات 81.1%

6-الشركة العامة لصناعة الحديد والصلب 81.1%

7- الشركة العامة للفوسفات 87%

8- الصناعات الصوفية (السجاد الميكانيكي) 86.5%

9- الشركة العامة لصناعة السمنت العراقية (السمنت العادي) 75.2%

10- الشركة العامة لصناعة السمنت العراقية (السمنت المقاوم) 81.5%

11- الشركة العامة لصناعة السمنت العراقية (السمنت الابيض) 73.4%

12- الشركة العامة للصناعات الانشائية (صناعة الطابوق الفخاري) 80.8%

13- الشركة العامة لصناعة الزيوت النباتية 95.5%

14- الشركة العامة لصناعة الالبان 96.7%

15- الشركة العامة لصناعة الاسمدة (سماد اليوريا) 73%

نلحظ من خلال المجاميع السابقة ان أكثر الصناعات العراقية تكون فيها متوسط نسب الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية هي أكثر من (70%) فمن مجموع (16) صناعة خضعت للدراسة كانت (15) صناعة متوسط نسب الطاقة الانتاجية المعطلة من الطاقة التصميمية أكثر من (70%) فبلغت أدنى حد لها خلال هذه المجموعة في صناعة (سماد اليوريا) فتمثلت بنسبة (73%) أما أعلاها فكانت في صناعة الالبان حيث وصلت الى 96.7% ومثلت هذه (15) صناعة من أصل (16) صناعة خاضعة للدراسة بنسبة 93.75%.

أما الصناعة التي كانت محصورة بين (51- 70%) فكانت هناك صناعة واحدة وهي الشركة العامة لصناعة الحراريات (الطابوق الحراري) فتمثلت بمتوسط (52.5%) ومثلت هذه الصناعة من مجموع (16) صناعة مختارة للدراسة بنسبة (6.25%).

أما المجموعة الادنى من 50% فلا توجد صناعة تكون طاقتها المعطلة من طاقتها التصميمية 50% أو أقل من 50%.

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

مجاميع حسب متوسط نسبة الطاقات المعطلة من الطاقة المتاحة وهي كالاتي:

متوسط نسبة الطاقة المعطلة = من الطاقة المتاحة	مجموع نسب الطاقة المعطلة من الطاقة المتاحة خلال الفترة / عدد السنوات

المجموعة الاولى: من (1- 50%)
وشملت الصناعات التالية:
1- الشركة العامة لصناعة الحراريات (الطابوق الحراري) %49.1
المجموعة الثانية: (51 – 70 %)

1- الاقمشة القطنية %65.6
2- الصناعات الصوفية (البطانيات) %65.9
3- الشركة العامة للصناعات البتروكيمياويات %64.7
4- الشركة العامة لصناعة الاسمدة (سماد اليوريا) %59.8
5- الشركة العامة للسمنت العراقية (السمنت الابيض) %64.6
6- الشركة العامة للسمنت العراقية (السمنت المقاوم) %66.6
7- الشركة العامة للصناعات الانشائية (الطابوق الفخاري) %68.9
8- صناعة السجاد الميكانيكي %65.4
المجموعة الثالثة: (71- 100 %)
وتضم الصناعات التالية:
1- صناعة الزيوت النباتية %88.5
2- صناعة البطاريات السائلة %75.3
3- صناعة الاقمشة الصوفية %80
4- الشركة العامة للحديد والصلب %75.3
5- الشركة العامة للفوسفات %70.7
6- الشركة العامة للسمنت العادي %73.7

نلحظ من خلال المجاميع السابقة والتي مثلت الطاقة المعطلة من الطاقة المتاحة ما يلي:
إن هناك طاقات معطلة من الطاقة المتاحة حيث كانت هناك صناعة واحدة في المجموعة الاولى التي هي أقل من 50% وهي صناعة الحراريات- الطابوق الحراري بمعدل (49.1 %) وشكلت نسبة (6.25%) من مجموع (16) صناعة مختارة قيد الدراسة.

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

أما المجموعة الثانية والتي كانت نسبة طاقاتها المعطلة من الطاقة المتاحة أكثر من 50% وأقل من 70% فكانت (8) صناعات من مجموع (16) صناعة مختارة كانت أدناها في الصناعات الصوفية (البطانيات) وشكلت نسبة (56.9%) بلغت أقصاها في هذه المجموعة الشركة العامة لصناعة الطابوق الفخاري بمعدل (68.9%) وشكلت هذه الصناعات الثمانية نسبة 50% من مجموع (16) صناعة خضعت للدراسة.

أما المجموعة الثالثة والتي كانت الطاقات المعطلة فيها من الطاقة المتاحة أكثر من 70% فكانت (7) صناعات في أدناها الشركة العامة للفوسفات بمعدل 70.7% وأعلاها في الشركة العامة لصناعة الالبان بمعدل (92.2%) ومثلت هذه الصناعات نسبة (43.75%) من مجموع (16) صناعة مختارة للدراسة. علماً أنه تم الحصول على معدل نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية والمتاحة ثم أستخدام مجموع المعدلات خلال الفترة مقسمة على عدد السنوات .

وتجدر الاشارة الى بعض الملاحظات حول استخراج الطاقات المعطلة وهي:

1- أستخراج معدل استغلال الطاقة الانتاجية للصناعة المعينة على أساس الوسط الحسابي لمعدلات استغلال الطاقة الانتاجية للوحدات الانتاجية العائدة للصناعة المعينة.

جدول (3)

ت	الصناعة	معدل نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية % 1	معدل نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة المتاحة % 2
1	الاقمشة الصوفية	% 82	% 80
2	الاقمشة القطنية	% 78	% 65.5
3	الزيوت النباتية	% 95.5	% 88.5
4	صناعة البطاريات السائلة	% 87.5	% 75.3
5	الصناعات الصوفية البطانيات	% 89	% 56.9
6	الشركة العامة للصناعات البترو كيمياوية	% 81.1	% 64.7
7	الشركة العامة للحديد و الصلب	% 81.1	% 72.6
8	الشركة العامة للفوسفات	% 87	% 70.7
9	الصناعات الصوفية السجاد و الميكانيكي	% 86.5	% 65.4
10	الشركة العامة لصناعة الاسمدة سماد اليوريا	% 73.03	% 59.8
11	الشركة العامة للسمنت العراقية السمنت الابيض	% 73.4	% 64.6
12	الشركة العامة للسمنت السمنت العادي	% 75.2	% 73.7
13	الشركة العامة للسمنت السمنت المقاوم	% 81.5	% 66.6
14	الشركة العامة للصناعات الانشائية صناعة الطابوق الفخاري	% 80.8	% 68.9
15	الشركة العامة لصناعة الحراريات الطابوق الحراري	% 52.5	% 49.1
16	الشركة العامة لمنتجات الالبان	% 96.7	% 92.2

يوضح معدل (متوسط) نسبة الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية والطاقة المتاحة للصناعات التحويلية في العراق

المصدر: تم استخراجه من قبل الباحث على اساس الوسط الحسابي لنسب الطاقات العاطلة من الطاقات التصميمية والمتاحة .

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق
للمدة (2000 – 2010)

2- هناك نسب أستغلال الطاقة الانتاجية تفوق 100 %. وهذا غير معقول لأن نسبة أستغلال الطاقة هي من مئة. وهناك تفسيرات عديدة منها حصول توسع فعلي في الطاقة الانتاجية المتاحة لكنه لم يدخل في الاحصائيات المتعلقة بالطاقة الانتاجية للعام المعني.

جدول (4)

التوزيع التكراري لعدد الصناعات حسب معدلات الطاقات المعطلة.

معدلات الطاقة الانتاجية غير المستغلة %	معدل الطاقة المعطلة من الطاقة التصميمية		معدل الطاقة المعطلة من الطاقة المتاحة	
	عدد	%	عدد	%100
1-50 %	-	صفر	1	%6.25
51-70%	1	%6.25	8	%50
71-100%	15	%93.75	7	%43.75
المجموع	16	100	16	100

المصدر : الجدول من اعداد واستخراج الباحث .

من خلال الجدول اعلاه نلاحظ ان هناك 15 صناعة من اصل 16 صناعة مختارة كانت معدلات طاقاتها المعطلة من الطاقة التصميمية بين (71- 100%) اي مثلت نسبة (93.75%) وصناعة واحدة فقط من اصل 16 صناعة كانت في المجموعة بين (51 – 70%).

اما فيما يتعلق بالطاقة المعطلة (غير المستغلة) من الطاقة المتاحة فنلاحظ هنا 8 صناعات كانت ضمن المجموعة (51 – 70%) اي شكلت نسبة (50%). وهناك 7 صناعات من مجموع 16 صناعة قيد الدراسة كانت ضمن المجموعة (71 – 100%) اي شكلت نسبة (43.75%) وصناعة واحدة كانت ضمن المجموعة (1 – 50%) اي شكلت نسبة (6.25%).

من خلال البحث توصل الباحث لوجود عوامل خارجية وأخرى داخلية تؤثر في وجود تلك الطاقات غير المستغلة (المعطلة) :

1- الاسباب الخارجية :

ان الضغوط التي يتعرض لها العراق من قبل البنك الدولي وكذلك من الدول الكبرى للاصلاح الاقتصادي وكذلك الشروط الخاصة ، كانت من أهم الاسباب التي سببت هذه الطاقات المعطلة حيث يسعى النظام الرأسمالي بالانضمام لمنظمة التجارة الدولية متمثلة بالدول المتقدمة على بقاء الدول النامية مصدرة للمواد الاولية وبأسعار زهيدة قياساً بالسلع المصنعة والتي يتم تصنيعها في الدول المتقدمة وهذا يعني بقاء التبادل غير المتكافيء على ما هو عليه لصالح الدول المتقدمة الصناعية

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق
للمدة (2000 – 2010)

حيث تمثل الدول النامية اسواق لتصريف المنتجات الصناعية للدول المتقدمة وكذلك مصادر تجهيز للمواد الاولية وبأسعار زهيدة . ان بقاء الحال لصالح الدول المتقدمة في التبادل التجاري من خلال سعيها وبشتى الاساليب الى ابقاء الوضع كما هو عليه . ومن أجل تحقيق هذه الاهداف تسعى الدول المتقدمة وتحت شعارات مختلفة وصيغ مختلفة لبقاء دول الاطراف (النامية) متخلفة ابداً وتعاني من الاختلالات الهيكلية واضعاف قدرتها على التصنيع . ان هذه الحلقة هي في جوهر النظام الرأسمالي في مرحلة الرأسمالية الصناعية حيث تتضمن تأمين اسواق خلفية وامامية للنظام . (7)

ان هذه التحولات الاضطرارية في جسم النظام (حواشيه) لا يعني مطلقاً حصول اضطراب في فعل واداء قانون اللامتكافيء للنظام بقدر ما هو تبدل في اليات استمرار عمل هذا القانون باتجاه منح البلدان (الحواشي) حقنة ملائمة تنعش قدرتها على استيعاب مخرجات النظام (المراكز) من السلع الثقيلة– سواء من حيث الوزن أو الرأسمال أو الكثافة التقنية – المدنية والعسكرية

بما فيها الاستهلاكية والوسيطة والرأسمالية . ان الاهداف الحقيقية للحرية التي تريدها الدول المتقدمة للدول النامية انما تنبع من حاجة النظام الرأسمالي لتلبية احتياجاته واهدافه في الدول النامية من خلال الاهداف التالية (8): .

1- تستهدف ابعاد البلدان النامية ومنها العراق عن التصنيع بعد ان تم ابعادها عن الزراعة وتخريب انماط الاستثمار الزراعي فيها ، وترك مساحات واسعة عرضة للتصحر باتجاه تأهيلها وفقاً للتطورات الهيكلية في المراكز لاستقبال الاغذية الكيميائية والمعدلة وراثياً ، وتأهيلها كسوق فارغة في بلدان مستباحة .

2- الهاءها بالمشاريع الخدمية وتحويل واجهة مواردها الى المجالات العقيمة واخضاع اقتصاداتها للخبرات والحاجات المتزايدة للتمويل الخارجي والاستيراد ، وقد كان لهذا النهج دور المانع الابدي للتنمية ، في العلاقة بالسقوط في فخ المديونية الخارجية لان تشكل اتجاهاً ثابتاً .

يمكن ان يكون التباطوء في اقامة المشاريع الخدمية والبنى التحتية لصالح المشاريع الانتاجية سبباً في انخفاض الانتاجية وانخفاض مستويات النمو المتضخم نموها بالقطاعات غير المنتجة. الا ان التوجه نحو تلك المشاريع بديلاً للمشاريع الانتاجية كان وما زال سبباً رئيساً لشل القدرات الذاتية لأي تحسين في مستوى الخدمات ، أو تطوير للبنى التحتية .

3- ان تعطيل الاستخدامات المنتجة للفائض الاقتصادي يؤدي الى تسرب هذا الفائض الى الخارج لا محالة، على يد الشركات التي تنهض بتلك المشاريع سواء الاجنبية أو الشريكة المحلية .

4- ابقاء البلدان النامية (العراق منها) مناطق مفتوحة مستباحة منزوعة الارداف ، رخوة السيادة ، صالحة للتجريب والتدجين، والركوب سوقاً دائمية، وعاءً لفضلات التقدم في المراكز ولعناتها ، وهنا فأن هذه البلدان مرشحة لان تؤدي الادوار التالية (ضمن منطق التطور الرأسمالي) :

أ- سوقاً أمامية للمنتجات الامريكية المهددة منها بفقدان اسواقها التقليدية في اوربا الموحدة .

ب- سوقاً خلفية (دائمة) للطاقة والمواد الاولية، ومواطىء للرهان الدولي، ورفد القائد الرأسمالي القائم بدعائم السيطرة والسيادة على منافسيه .

ج- حاوية للنقم والتنافس الاحتكاري داخل حدود المراكز ومصدراً لاحتواء التناقصات .

د- حاوية للفضلات الاشعاعية والنووية – وترسانة للسلاح الاجنبي بما فيه الموضوع للمساومة الدولية (9) .

مما سبق يتضح ان ما حصل في العراق بعد عام 2003 فأن الاحتلال الامريكي حاول تدمير الصناعة في العراق بعد تدمير زراعتها وجعل العراق سوق امامية لمنتجاته وخلفية للطاقة والمواد الاولية. وهذا ما جعل الطاقات الانتاجية في قطاع الصناعة التحويلية معطلة بشكل كبير.

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

2- الأسباب الداخلية: وتشمل

أولاً – الفساد المالي والاداري

تعد ظاهرة الفساد المالي والاداري وانعكاساتها السلبية واحدة من المشاكل التي يعاني منها العراق بعد التغيير السياسي عام 2003 لأسباب تتعلق بضعف سلطة القانون وتدني مستويات الرقابة في المؤسسات الحكومية ووجود الحماية الضمنية داخل المؤسسات للمفسدين في الهرم الوظيفي وقد ترتب على هذا الحال ظهور أثار سلبية في الجانب الاقتصادي تمثلت بتعزيز مشكلة التضخم والبطالة وحجم المديونية الخارجية...الخ .

وبطبيعة الحال فأن الاثار الاقتصادية قد ولدت آثاراً من خلال تدني مستوى قطاع التعليمي والصحي.

ان الفساد يُعرف بعدة تعارف منها (هو حصيلة الاتجاهات والانماط السلوكية المتأصلة ليس فقط في الهياكل الادارية بل هي في المجال الاجتماعي ككل وفي النمط الحضاري وفي قلوب وعقول الموظفين على حد سواء) (10) .

ويُعرفه عبد الرحمن الهجان (هو أستغلال الوظيفة العامة والمصادر العامة لتحقيق منافع شخصية أو اجتماعية بشكل منافي للشرع والانظمة الرسمية سواء كان هذا الاستغلال بدافع شخصي من الموظف ذاته أو نتيجة الضغوط التي يمارسها عليه افراد من خارج الجهاز الحكومي وسواء كان هذا السلوك بشكل فردي أو بشكل جماعي) (11) .

هناك حالات للفساد واشكاله ومظاهره وأهم هذه الاشكال (المظاهر) هي :

أ- استغلال المنصب العام .

ب- التجاوز على المال العام .

ج- التهرب الضريبي .

د- تهريب الاموال .

أثر الفساد في تعزيز التضخم

شهد الاقتصاد العراقي مشكلة التضخم الذي تزايدت نسبته بشكل كبير بعد عام 2003 بسبب التخلخلات الهيكلية وقيام الكثير من المسؤولين الذين لا يتمتعون بالكفاءة بأدارة الوزارات والمؤسسات والذين كانت لهم مساهمة كبيرة في إحداث الازمات وعززت من حالات الفساد في أجهزة الدولة . حيث ان التضخم ملحوظ من خلال موجات التضخم التدريجي في الاسعار بدأ مع حدوث أزمة الطاقة الكهربائية وأزدياد الطلب على البنزين لتشغيل المولدات الكهربائية المنزلية . وقد ساهم ذلك في تدني مستويات المعيشة وتفاوت مستويات الاجور بين الافراد في المجتمع ، ومن خلال الجدول رقم (5) نلحظ حركة الاسعار بعد عام 2003 ، حيث تغيرت أسعار الوقود والاضاءة بحدود (20) ضعفاً ، وهذا يعني إن الفرد العراقي يحتاج (100) دينار عام 1993 للحصول على سلعة معينة أصبح يحتاج الى أضعاف اي نحو (248) الف دينر عام 2008 للحصول على نفس السلعة مما يعكس تآكل القيمة الحقيقية للنقود (12).

وانعكس ذلك على :

1- تدني نوعية السلع .

2- زيادة التفاوت في الدخول وتدني مستويات المعيشة .

على الرغم من قيام الحكومة بخلق زيادات في رواتب الموظفين لديها إلا إن النقص الكبير في الخدمات الضرورية الناجم عن حالات الفساد في قطاع الخدمات ، أدى الى تحمل الفرد تكاليف أغلبها سوف يبدد هذه الزيادات ، وكذلك تضرر الفئات العاطلة عن العمل من هذه الزيادات لأنهم سوف يتحملون إرتفاع الاسعار دون ان يصيبهم دخول إضافية .

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

جدول (5)

الرقم القياسي للأسعار خلال المدة (2003 – 2008) 1993 = 100

المؤشرات / السنة	المواد الغذائية	الوقود والاضاءة	النقل والمواصلات	الرقم القياسي العام
2003	4178.8	4901.5	6285.6	6943.5
2004	4544.2	32226.5	7096.7	8815.6
2005	5558.1	64161.4	10903.7	12073.8
2006	7217.5	183515.3	24996	18500.8
2007	8220.4	314864.1	32325.7	24205.5
2008	9119.9	247454.9	31895.8	24851.2

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الانمائي – الجهاز المركزي للاحصاء – المجموعات الاحصائية .

اولاً : أثر الفساد في الطاقات المعطلة

إن الفساد يؤدي الى وجود طاقات غير مستغلة ، ان الكثير من الاموال التي تم تحصيلها لبناء المشروعات وحملات الاعمار قد تم هدرها وسرقتها ضمن حلقات متسلسلة لتصل في النهاية الى (10%) من المبلغ الاصلي المخصص اذ إن (8- 10) مليارات من الميزان السنوي تذهب هباءً . (13) ان حالات الفساد لاجهزة الدولة ومؤسساتها ، والتي جعلت المنظمات الدولية المعنية بالكشف ومراقبة الفساد تصنف العراق في المراكز المتقدمة لحالات الفساد .

ثانياً : سياسة التشغيل غير السليمة

ازدادت مخصصات الرواتب خلال المدة (2002 – 2009) بشكل كبير جداً ، ففي الوقت الذي بلغت فيه (446) مليار دينار عراقي عام 2002 فأنها قفزت الى (1679) مليار دينار عراقي عام 2003 (14) ان زيادة النفقات التشغيلية جاءت لسببين هما :

أ- تعديل نظام الرواتب اواخر 2003 ثم تعديل آخر عام 2008 .

ب- ارتفاع عدد العاملين في القطاع العام وبشكل ملحوظ دون زيادة الانتاج المحلي الصناعي والزراعي .

ازداد عدد العاملين في القطاع العام من (1.1) مليون عام 2001 ، الى (2.6) مليون عامل عام 2009 ، (15) وتعود هذه الزيادة الى عودة المفصولين السياسين واتساع نظام المؤسسي العراقي ليشمل عدداً من الوزارات الجديدة ، واسباب أخرى .

ثالثاً : عدم قدرة القطاع الزراعي على تلبية احتياجات القطاع الصناعي

إن واقع القطاع الزراعي وخاصة بعد عام 2003 لم يكن بالمستوى المطلوب ان لم يكن معدوم حيث ان هناك عدة أدت الى تراجع الانتاج الزراعي ، مما أثر بدوره على امكانية القطاع الصناعي بالمستلزمات الانتاجية، من هذه الاسباب (شحة المياه، هجرة الفلاحين في القطاع الزراعي، سياسة عدم حماية المنتجات الزراعية....الخ) .

رابعاً : الطاقة الكهربائية

ان الطاقة الكهربائية تلعب دوراً مهماً في الصناعة الحديثة ، ويمكن القول انها عصب الصناعة الحديثة ، وقلة توفر الطاقة الكهربائية أو انعدامها يؤدي الى تراجع الصناعة .

خامساً : السياسة التجارية غير السليمة

السياسات الاقتصادية العراقية وخاصة التجارية منها والتي تمت صياغتها وفق النماذج النظرية المفترضة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في خصخصة المشاريع العامة وتحرير التجارة الخارجية والاسعار عمقت من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي .

سادساً : ضعف مهارات العاملين

ان عدم توفر المهارات يمثل عقبة أساسية تعترض القيام بالنشاطات الاقتصادية كفوءة ، الامر الذي يؤدي الى انخفاض الانتاجية واعاقة عملية التنمية الصناعية واستغلال الطاقات بشكل كفوء.

سابعاً : تقادم الخطوط الانتاجية

ان اغلب المعامل المقامة في قطاع الصناعة التحويلية في العراق هي من سبعينيات القرن الماضي وبحاجة الى تأهيل هذه المعامل وادارتها بأساليب متطورة تتلائم مع التحولات الجديدة ، ومن ناحية أخرى صعوبة توفير الادوات الاحتياطية للمعدات من المناشيء الاصلية .

ثامناً : الاستقرار السياسي وهروب رؤوس الاموال المحلية والمستثمرين المحليين

ان ضعف الاستقرار الامني الذي رافق سياسة الاصلاح الاقتصادي ، احد اسباب تحويل الموارد المالية نحو الخارج وهي الموارد التي تديم بشكل أو بآخر الاستثمارات والتراكم .

تاسعاً : ضعف البنى التحتية

ان الدمار والتخريب الذي لحق بجميع القطاعات والمعامل الصناعية التابعة لقطاع الصناعة بعد سقوط النظام السابق من خلال نهب محتويات المصانع أدى الى تراجع الانتاج الصناعي ، كما ان من سمات الاقتصاد العراقي بعد عام **2003** أنه اقتصاد حرب أو ما بعد الحرب ، يتصف بتحطيم البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية .

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

الاستنتاجات

من خلال البحث تم التوصل الى عدة استنتاجات :

1- توصل الباحث الى استنتاج مهم وهو وجود طاقات انتاجية غير مستغلة (معطلة) للصناعات التي تم دراستها وبمعدلات مرتفعة تتجاوز (70%) من الطاقات المتاحة .
2- عدم تمكن الاقتصاد العراقي من خلق فرص عمل كافية تتلائم مع الاعداد المتزايدة من العمالة ، بسبب محدودية القاعدة الانتاجية وضعف الاستثمارات .
3- السياسة التجارية غير السليمة والانفتاح السريع على العالم الخارجي أدى الى وأد الصناعة المحلية وزيادة الطاقات العاطلة .
4- تراجع انتاج الكهرباء بشكل واضح وملحوظ وزيادة اسعار مواد الطاقة (المحروقات) بشكل عام أدى الى زيادة الطاقات العاطلة في الصناعة .
5- كان للاحتلال الدور الاكبر في تفشي الفساد ، مما أدى الى أثر واضح المعالم في زيادة الطاقات العاطلة .
6- ضعف البنى التحتية أدى الى تردي تسويق المواد الاولية الى المعامل وتسويق انتاج المعامل الى السوق مما أدى الى زيادة الطاقات المعطلة .
7- عدم الاستقرار الامني نتيجة عدم الاستقرار السياسي أدى الى هروب رؤوس الاموال الى الخارج .

التوصيات

1- التنسيق بين وزارتي النفط والكهرباء .
2- على وزارة الصناعة التركيز على تحديث وتشجيع بعض الصناعات التحويلية مثل صناعة السمنت والبتروكيمياويات وصناعة الغزل والنسيج... وغيرها ، والتي تتمتع بميزة نسبية .
3- ضرورة حماية المنتجات المحلية وتخفيف الضوابط على الاستيراد وفق جدول زمني (الرفع التدريجي) لحماية المنتجات .
4- الاهتمام بتطوير وتحسين الريف والزراعة العراقية واعتماد مشروعات التنمية الريفية المتكاملة .
5- معالجة الفساد الاداري والمالي .
6- اعادة النظر في سياسة التشغيل القائمة ونقل العاملين الى المشاريع الاكثر انتاجية وتشغيل المعامل المتوقفة ، واضافة خطوط جديدة .
7- تحقيق الاستقرار السياسي .
8- اصلاح البنى التحتية المدمرة وبناء أخرى جديدة وتطويرها .

الطاقات المعطلة في الصناعة التحويلية في العراق

للمدة (2000 – 2010)

المصادر

1- كداوي ، طلال محمود وأخرون – تقييم المشاريع الاقتصادية ، دراسة في تحليل الجدوى وكفاءة الاداء – دار الكتب للطباعة والنشر- جامعة الموصل – الطبعة الثانية – 1986 .
2- المشهداني، خالد حمادي– تقييم كفاءة الاداء الصناعي للدار الجامعية للطباعة والنشر والترجمة– مجلة الرافدين – كلية الادارة والاقتصاد – جامعة الموصل – العدد 74 – مجلد 26 – 2004 .
3- اللوزي ، سليمان ويوحنا عبد– دراسة الجدوى الاقتصادية وتقييم كفاءة اداء المنظمات– دار المسيرة للنشر والتوزيع للطباعة - الطبعة الثانية – عمان – 2005 .
4- الحديثي، فوزي حسين– تقييم الاداء الاقتصادي في المشروعات (الاسس العلمية والعملية)- بغداد – مطبعة المعارف – الطبعة الاولى – 1979 .
5- العيساوي، كاظم جاسم – دراسات الجدوى الاقتصادية وتقييم المشروعات – الطبعة الاولى – 2001.
6- الداهري، عبد الوهاب مطر – تقييم المشاريع دراسات الجدوى الاقتصادية– جامعة بغداد- دار الحكمة-1991.
7- الجميلي، حميد وأخرون – الاقتصاد الصناعي – 1979 ص264 .
8- العبيدي، عبد الجبار محمود – خرافة التنمية والتنمية البشرية المستدامة – الطبعة الاولى – دار ومكتبة حامد للنشر والتوزيع – الاردن ، عمان – 2011 .
9- العبيدي ، عبد الجبار محمود – مجلة العلوم الاقتصادية والادارية – 2007 .
10-العبيدي ، عبد الجبار محمود – نفس المصدر السابق .
11-القريوني ، محمد قاسم – اخلاقيات الخدمة العامة – الطبعة الاولى – عمان – 1985 .
12-الهجان ، عبد الرحمن محمد– ستراتيجيات ومهارات مكافحة الفساد الاداري – المجلة العربية للدراسات الامنية والتدريب– المجلد الرابع – العدد23 – الرياض– 1998 .
13-صالح ، محمد عبد – التضخم في الاقتصاد العراقي (الاسباب، الآثار ، المعالجات) بحث مقدم الى مركز الدراسات القانونية– جامعة النهرين – 2006 .
14-جبر ، شمخي – الفساد الاداري (المفهوم والآثار)- جريدة الصباح– العدد 1090-2007

التقارير:

1- وزارة الصناعة والمعادن – مركز المعلومات والمعرفة العلمية – بيانات القطاع الصناعي – تقارير كميات الانتاج للسنوات (2000 – 2010) .
2- وزارة المالية– دائرة الموازنات– الموازنات السنوية للمدة (2000 – 2009) ، بغداد 2010.